



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٤/٢/١٠

مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

## تخطيط قومي لمصر تشترك فيه كل مؤسسات الدولة

السادات يرى أن يقوم التخطيط بوضع استراتيجية إعادة بناء مصر لسنة ٢٠٠٠ الرئيس يشير الى أن يبدأ التخطيط الاقليمي لمنطقة القناة في اطار خطة عامة لكل احتياجات مصر مستقبلا المجالس المتخصصة الجديدة تركز على تخطيط مصر القومي كمسئولية رئيسية في هذه المرحلة

علم مندوب « الأهرام » أن الرئيس أنور السادات طلب أن يكون « تخطيط مصر القومي » هو الموضوع الذي تركز عليه المجالس القومية المتخصصة عملها في المرحلة الحالية .

ويرى الرئيس أن هذا التخطيط القومي يجب أن يتطلع الى استراتيجية بناء مصر سنة ٢٠٠٠ بكل ما يتطلبه هذا البناء من احتياجات اقتصادية واجتماعية وعلمية مختلفة تستجيب لمطالب الجماهير وحاجاتها المستقبلية ، وعلى أساس أن تقوم هذه الاستراتيجية على مراحل محددة الأهداف تعمل كل مواقع الانتاج والخدمات في مصر ليلولها .

وعلم مندوب « الأهرام » أن الرئيس أنور السادات اعطى نموذجا لذلك « التخطيط الاقليمي » الذي بدأ اعداده حاليا لمنطقة قناة السويس وشروعات التعمير فيها . وقال الرئيس انه اذا لم يتم وضع هذا التخطيط الاقليمي للمنطقة وفق اطار خطة قومية شاملة ، فقد باتى اليوم الذي نتكسفيه الاجيال القادمة قصور المشروعات التي ننفذ اليوم عن ملاحقة احتياجات المستقبل ، وربما توقفها عمية فيما يتطلبه هذا المستقبل من تطوير وتوسع . واقترح الرئيس السادات ذلك ان يكون تخطيط منطقة القناة منطلقا لتخطيط اوسع يشمل كل مصر ، ونبدأ منه محاولة عملية لتصور « مصر المستقبل »

## أشراك مؤسسات الدولة في التخطيط

وعلم مندوب « الأهرام » أن الرئيس انور السادات كلف الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء بأن يجري اتصالاً مع مختلف الأجهزة التنفيذية ممثلة في الحكومة ، والمؤسسات المنسوبة [ مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ] لكي يشارك كلها في وضع هذا التخطيط القومي الذي يرى الرئيس انه من أهم مسئوليات العمل في هذه المرحلة ونحفظاً لذلك كان قرار الرئيس بتشكيل المجلس التوجيهي المتخصصة لكي تقوم هذه المجلس بتدريج أفكار واقتراحات الجهات المختلفة وتزويجها في صورة خطة قومية شاملة .

ومن المنتظر ان يحضر الرئيس السيدات بعض اجتماعات هذه اللجان التي تبدأ في أول الشهر القادم ، وان يتحدث فيها عن تصوراتها لمسئولياتها .

## اختصاصات المجلس القومية الجديدة

وعلم مندوب « الأهرام » ان القانون الخاص بتشكيل المجلس القومية الجديدة يعهد اختصاصاتها على الوجه التالي :

1 المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية : وتشمل اختصاصاته اعداد الدراسات والاقتراحات المتعلقة بالسياسة العامة للإنتاج ، بما يضمن كفاية التشغيل الاقتصادي وتدعيم وتنمية القدرة الانتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة بالأساليب العلمية والتكنولوجية .

ويدخل في هذا الإطار :

- الخطة العلمية المتعلقة بزيادة الإنتاج والنسيق بين متخصصات التفسير واحتياجات الاستهلاك المحلي وتوفير مستلزمات الإنتاج وتطويرها
- دراسة واقتراح سياسة التنمية الاقتصادية ، خاصة ما يتعلق بحجم الإنتاج الصناعي والزراعي والاستهلاك والتصدير .
- دراسة واقتراح سياسة الزراعة واستصلاح الاراضي والري .
- دراسة واقتراح سياسة النقل والتخزين والنمو والنجارة الداخلية .
- دراسة واقتراح السياسة المالية والاقتصادية والائتمانية والسياسة العامة للتجارة الخارجية .
- اعداد الدراسات والاقتراحات الخاصة بتطوير اجرة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .
- اقتراح سياسة متكاملة لاستثمار السلع والخدمات الواجب توفيرها للمواطنين .
- دراسة واقتراح سياسات لتوجيه الإنتاج الزراعي والصناعي وترشيد الاستهلاك وموازنة الأسعار .

● التنسيق بين السياسات المختلفة ومتابعة وتقييم النتائج في مجالات عمل المجلس ، بهدف تطوير السياسات والتنسيق بينها على ضوء الأهداف القومية .

٢) المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية : وتشمل اختصاصاته اعداد الدراسات المتعلقة بخطط التأمينات بصفة عامة وعلى الاخص التأمينات الاجتماعية ، ودراسات التوزيعات السكانية ، والدراسات الخاصة بالاسرة المصرية وتطوير القرية المصرية ، واقتراح سياسات وخطط تنظيم الاسرة وتحديد النسل ، وسياسات محور الامة ، والخدمات للمجمعات الصناعية الحديثة ، وتحديد اطار للسياسة العامة لمشاكل البيئة والمعيشة في الحضر والريف ، والتنسيق بين السياسات المختلفة ومتابعة وتقييم النتائج بهدف تطوير السياسات على ضوء الأهداف القومية .

٣) المجلس القومي للتعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي : وقد تفهنت اختصاصاته دراسة واقتراح الخطط العامة بهدف بناء الانسان الجديد القادر على مواجهة متطلبات التقدم التكنولوجي في دولة العلم والايمان . ويدخل في ذلك :  
● اقتراح السياسة العامة وخطط التعلم والتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي .



- دراسة واقتراح الخطط المساهمة والبرامج اللازمة لتحقيق الترابط والتكامل والتنسيق بين كافة الأنشطة القائمة والمقترحة مع ربط البحوث العلمية بخدمة التطور خاصة فيما يتعلق بالإنتاج .
- اقتراح سياسات التبادل والتعاون التعليمي والبحث العلمي مع دول العالم وبصفة خاصة الدول العربية والدول الأمريكية الصديقة .
- دراسة موقف أعداد العمالة وتوزيعاتها واقتراح خطط وبرامج حسن استخدام الموارد البشرية وتأهيلها
- رسم سياسات ربط البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية والاستفادة بها في تطوير الإنتاج الزراعي والصناعات بهدف زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة مع الحفاظ على تحسين جودة المنتج . □